# ثقافة التبليغ بين آليات الضبط الاجتماعي وسلطة الوصم
## دراسة ميدانية بمدينة خنشلة

# The Culture of Reporting: Between Social Control Mechanisms and the Authority of Stigma" Field Study in the Residential Poles of Khenchela City

زينب مرغاد، مفيدة عنصر [2]

[1] جامعة عباس لغرور –خنشلة (الجزائر)، merghad.zineb@univ-khenchela.dz

[2] جامعة عباس لغرور –خنشلة (الجزائر)، moufida.anser@univ-khenchela.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/16 تاريخ القبول: 2026/05/04 تاريخ النشر: 2026/06/10

**الملخص:**

تهدف هذه الدراسة لرصد التناقض بين آليات الضبط الرسمي وإكراهات الوصم الاجتماعي تجاه فعل التبليغ بمدينة خنشلة. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب المسح المختلط بين الميداني والالكتروني وقد تم معالجة البيانات ببرنامج الحزم الإحصائيةSPSS توصلت هذه الدراسة إلى أن ثقافة التبليغ تخضع لسلطة الوصم الاجتماعي مما يعزز اللجوء إلى الوسائل العرفية ككبار الحي وأساليب الصلح التقليدية. كما أظهرت النتائج أن الأقطاب السكنية الحديثة توفر فضاءً أكثر حرية للتبليغ مقارنة بالأحياء الشعبية، وأن الوسائط الرقمية التي تضمن السرية هي الأكثر فعالية في تعزيز سلوك التبليغ .

**الكلمات المفتاحية:** ثقافة التبليغ، آليات الضبط، الضبط الاجتماعي، الوصم الاجتماعي.

***Abstract:***

This study examines the discrepancy between formal control mechanisms and the constraints of social stigma regarding reporting behavior in Khenchela. Utilizing a descriptive-analytical approach and mixed-method surveying (field and electronic), data were analyzed via SPSS.

Findings indicate that the culture of reporting is governed by social stigma, prompting reliance on customary arbitration and neighborhood elders. Furthermore, modern residential hubs offer greater reporting freedom than traditional neighborhoods. Digital platforms providing anonymity proved most effective in fostering reporting behavior, highlighting the shift from traditional social pressures toward modernized, confidential institutional engagement.

**Keywords**: Reporting Culture, Control Mechanisms, Social Control, Social Stigma.

**المؤلف المرسل:** زينب مرغاد، **الإيميل:** merghad.zineb@univ-khenchela.dz

**مقدمة:**

تعد ظاهرة الجريمة من التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة لما لها من تداعيات على المجتمع وقد لعبت التحولات الاجتماعية والتكنولوجية في المجتمعات الحديثة دورا كبيرا في تزايد اشكال الجريمة والمخالفات حيث لم تعد هذه الخيرة محصورة فقط في صورتها التقليدية كالسرقة والاعتداءات بل اتسعت لتشمل اشكالا جديدة اكثر خطورة وتعقيدا كالجرائم الالكترونية و المخدرات و جرائم الفساد والعنف بكل اشكاله كل هذا جعل من مسألة الامن والاستقرار الاجتماعي ضرورة تقتضي البحث عن وسائل اكثر فعالية لمواجهة هذا الواقع ليس فقط سن قوانين وبناء مؤسسات امنية حديثة بل ايضا عبر اشراك المجتمع نفسه في حماية استقراره وأمنه .

هنا يأتي دور الضبط الاجتماعي كإحدى الركائز الاساسية التي تنظم المجتمع وتضمن استقراره واستمرارية اذ يحدد انماط السلوكيات التي يقبلها المجتمع ويضع حدودا للسلوكيات المرفوضة داخل الجماعة بما ينسجم مع القيم والمعايير السائدة والتي تضمن حقوق الافراد هو يعتمد على اليات متعددة بعضها رسمي والبعض الاخر يرتكز على العادات والتقاليد والأعراف التي يسطرها المجتمع لكن ومع كل هذه التغيرات والتحديات المتزايدة لم يعد الاعتماد على هذه الوسائل وحدها كافيا بل اصبح من الضروري تفعيل اليات اخرى ترتكز اساسا على وعي ومسؤولية الفرد داخل المجتمع .

في هذا السياق تبرز ثقافة التبليغ كوسيلة مهمة والية مستحدثة لتعزيز الضبط الاجتماعي فالتبليغ لا يقتصر فقط على اشعار المؤسسات الامنية بوقوع مشكلة او جريمة او مخالفة بل يعكس ايضا وعي الفرد وتحمله لمسؤوليته الاخلاقية و الامنية داخل المجتمع الذي يعيش فيه كما يعد فعلا تضامنيا يجسد روح الانتماء والمواطنة والضمير الجمعي للمشاركة في حماية المجتمع.

غير ان ثقافة التبليغ في المجتمع الجزائري لا تزال تخضع لبعض الاحكام والالتباس حيث يعتبرها البعض واجبا وطنيا وأخلاقيا يثبت فيها الفرد مدى وعيه ومواطنته ومسؤوليته الاجتماعية إلا ان البعض الاخر وهناك من يعتبره سلوكا سلبيا و وشاية وعدم تضامن والذي يجسده الوصم الاجتماعي كمفهوم لهذه الظاهرة وهذا ما يتنافى مع بعض القيم المتوارثة والتصورات الثقافية داخل المجتمع هذا التناقض يعكس اشكالية كبيرة تتطلب دراسة

عميقة لفهم ابعادها وكشف العوامل التي تحد من انتشارها و ترسيخها كثقافة جماعية وقائية كل هذا يطرح تساؤلات حول مكانة ثقافة التبليغ ضمن اليات الضبط الاجتماعي ومدى قدرتها على كونها ممارسة وقائية تعكس وعي اجتماعي لتحقيق الامن داخل المجتمع.

ومن هنا يمكن طرح اشكالية رئيسية وهي : كيف يؤثر الخوف من الوصم الاجتماعي في فاعلية اليات الضبط الرسمي بالمجتمع المحلي بمدينة خنشلة؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ كيف يؤثر الخوف من الوصم الاجتماعي المرتبط بلقب بياع او واشي في ممارسة التبليغ الرسمي لدى الفرد؟.
- ✓ كيف تؤثر الوسائل العرفية واليات الصلح التقليدية (كبار الحي والصلح) في تقليل اللجوء الى المؤسسات الامنية الرسمية؟.
- ✓ هل تختلف اتجاهات الافراد نحو التبليغ باختلاف نمط السكن(احياء شعبية مقابل احياء حديثة)؟.
- ✓ كيف يمكن للوسائط الرقمية من خلال سرية الهوية في تعزيز ثقافة التبليغ داخل المجتمع؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

**الفرضية الرئيسية:** "تؤثر درجة الخوف من الوصم الاجتماعي في اضعاف فاعلية آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع المحلي بمدينة خنشلة".

**الفرضيات الفرعية:**

- ✓ يؤثر الخوف من الوصم المرتبط بواشي او بياع في استعداد الفرد للممارسة التبليغ الرسمي.
- ✓ تؤثر هيمنة الوسائل العرفية (كبار الحي والصلح ) في مستوى اللجوء الى المؤسسات الامنية.
- ✓ تختلف اتجاهات الأفراد نحو التبليغ باختلاف نمط الحي السكني (أحياء شعبية مقابل أحياء حديثة).

- ✓ تؤثر الوسائط الرقمية،من خلال خاصية سرية الهوية،في تقليص اثر الوصم الاجتماعي لدى المبلغين.

**أسباب الدراسة:**

- ✓ تزايد مظاهر وأنواع الجريمة وما تفرضه من تهديد على الامن والاستقرار داخل المجتمع
- ✓ الحاجة الى تفعيل دور المجتمع نفسه في حماية الامن والاستقرار
- ✓ وجود تناقضات ثقافية واجتماعية في تمثلات المجتمع كالوصم الاجتماعي والذي يعيق ترسيخ ثقافة التبليغ كممارسة جماعية ووقائية

**اهداف الدراسة:**

- ❖ توضيح الابعاد النظرية والمفاهيمية لثقافة التبليغ وعلاقتها بالضبط الاجتماعي.
- ❖ الكشف عن التمثلات الاجتماعية المرتبطة بالتبليغ والوصم الاجتماعي في المجتمع الجزائري.
- ❖ ابراز اهمية التبليغ الالكتروني في الوقاية من الجرائم وحفظ الامن الاجتماعي.
- ❖ ابراز دور المؤسسات الاجتماعية (التربوية– الامنية –الاعلامية )في تعزيز ثقافة التبليغ ونشرها.

**أولا/ مدخل مفاهيمي للدراسة:**

**1. مفهوم ثقافة التبليغ:**

تعتبر ثقافة التبليغ من اهم عوامل التماسك والتضامن الاجتماعي والتي تعد تعبيرا صريحا عن المسؤولية الاجتماعية التي يتحملها الافراد اتجاه المجتمع واتجاه انفسهم والذي يستوجب على مؤسسات التنشئة الاجتماعية تنميتها كالأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسات الاعلامية والوسائط الالكترونية الحديثة كالتطبيقات الإلكترونية والخطوط الخضراء التي تخص مؤسسات الدولة كالشرطة والدرك للحفاظ على امن الاشخاص والمجتمع من خلال التبليغ عن كل التصرفات التي تسيئ للأمن الاجتماعي وتهدد سلامة الفرد.

و يعد التبليغ عن الجريمة اجراء يتم بمقتضاه اخطار او اعلام المختصين او السلطات بوقوع جريمة (شامي، 2024، صفحة 1001)، او مخالفة او انتهاك اخلاقي لما هو سائد في المجتمع بهدف حماية المجتمع والتقليل من انتشارها.

كما تعتبر ثقافة التبليغ جزءا من القيم والمعتقدات الاجتماعية التي تعزز من شجاعة الافراد في الابلاغ عن الظواهر السلبية والضارة سواء تعلقت بالفساد او الاعتداءات الانتهاكات او أي انواع اخرى من الجرائم (شامي، المرجع السابق، صفحة 1002).

وتعد ثقافة التبليغ من اهم الاليات التي يسعى كل مجتمع الى ترسيخها لدى افراده لكي يكون كل انسان في المجتمع مكافح للجريمة او مبرزا لرد فعله اتجاه الجريمة من خلال التبليغ عن كل جريمة او مجرم فيعتبر كل مبلغ عن الجريمة هو مكافح لها او رافض لها وان كل ممن لا يبلغ عنها فهو متستر عنها ومتقبلا لها (مصطفى و بناولة، 2025، صفحة 1258).

و يشير هذا المصطلح الى سلوك قيمي يشجع الافراد على الابلاغ عن الجرائم او المخالفات و الممارسات غير القانونية او غير الاخلاقية والتي تعد من السلوكيات الإيجابية و التي تنم عن وعي ومسؤولية اجتماعية والتي تساهم في حماية النظم الاجتماعية لأنها تعد نوعا من انواع الضبط الاجتماعي غير الرسمي

اما ثقافة التبليغ من الناحية القانونية فهي بينة شفوية لشخص عن ادراكه المباشر لواقعة تثبت لغيره مسؤولية مدعى بها على الاخر امام المحكمة في حين ان الشهادة يطلق على التبليغ في الشريعة والتي تعبر عن النهي عن المنكر والأمر بالمعروف (مصطفى و بناولة، المرجع السابق، صفحة 1259)، حيث جاء في قوله تعالى : " **كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر...**" (القرآن الكريم: سورة آل عمران "الآية 110").

**2. مفهوم الضبط الاجتماعي:**

جاء مفهوم الضبط الاجتماعي بمعنى يراقب او يسيطر وقد استعمله"**تالكوت بارسونز**" بمعنى السيطرة اما ماكس فيبر فاستعماله بشكل واسع بمعنى الرقابة الملزمة (قتال، 2022، صفحة 45).

وتشير معظم التعريفات إلى ان الضبط الاجتماعي هو الموجه لسلوك الافراد لان يكون متوافقا مع المعايير والقيم المرغوبة في المجتمع ويعرفه بريدميرو ستيفنسن (Predemier et Stephenson): يرى هذان العالمان بأن الضبط الاجتماعي عبارة عن

مجموع الاليات المتمثلة في الاساليب التي تتمكن من تنظيم وترتيب الاشياء بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الاستمرار حتى لو بدأ في انطلاقه (بن جامع، 2017، صفحة 567).

وقد اطلق ابن خلدون مصطلح الرقابة الاجتماعية والذي يعني كافة الجهود والإجراءات التي يتخذه المجتمع او جزء من هذا المجتمع لحمل افراده على السير على المستوى العادي المألوف الذي تصطلح عليه الجماعة دون انحراف او اعتداء (قتال، 2022، صفحة 45).

يعرف الضبط الاجتماعي بأنه كل مظهر من مظاهر ممارسة المجتمع للسيطرة على سلوك الافراد المنتمين اليه وما يتخذه المجتمع من الوسائل التي تكفل تكيف سلوك الناس تكيفا يتلاءم مع ما اصطلحت عليه الجماعة من قواعد وقوالب للتفكير والعمل (خواجة، 2017، صفحة 13).

ويرى **بريرلي** ان الضبط الاجتماعي لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة وغير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الافراد او اقناعهم او حتى إجبارهم على الالتزام بالعادات وقيم الحياة السائدة في الجماعة (قتال، 2022، صفحة 45).

كما يعرف على انه مجموعة من الممارسات التي ابتدعتها الجماعة الاجتماعية عبر التاريخ والتي تجبر او تشجع افراد الجماعة الواحدة على التوفيق والتماثل والانسجام (عبد الحميد، 2002، صفحة 193).

اذا فالضبط الاجتماعي هو عبارة عن سلطة مادية ووازع معنوي يفرض على المجتمع الاقتداء بسلوكيات معينة تفاديا للعقوبات المادية كالسجن او الاقصاء الاجتماعي الذي عادة ما يرتبط بالعادات الاجتماعية التي يسطرها المجتمع وجوبا على افراده عن طريق مجموعة من المؤسسات سواء الرسمية منها كالمؤسسات الحكومية التي يمثلها القانون الوضعي الذي يعد اداة او وسيلة من وسائل الضبط التي تعتمد على نصوص تنظم سلوك وحقوق الافراد من اجل الحفاظ على تماسك المجتمع و وحدته ومؤسسات غير رسمية والتي يمثلها الدين والعادات والتقاليد والعرف والقيم الاجتماعية والرأي العالم الذي يمثله افراد المجتمع والذي يتجسد ايضا في ثقافة التبليغ الذي اصبحت تشكل قوة في عملية الضبط الاجتماعي غير الرسمي.

**3. مفهوم الوصم الاجتماعي:**

يعود مصطلح الوصم الى الاصل اليوناني والذي يشير الى نوع العلامات او الوشم الذي يتم وسمه على جلد المجرمين او العبيد او الخونة من اجل التعرف عليهم بوضوح كأشخاص منبوذين يجب تجنبهم في الاماكن العامة وهو مثل الكثير من المفاهيم الاجتماعية التي اختلف العلماء في تحديدها وقد كان ارفينغ غوفمان هو اول من استعمل هذا المصطلح حيث عرفه على انه اطلاق مسميات والصاق اختلاف غير مرغوب فيه للفرد من جانب الاخرين يحرمه من التقبل الاجتماعي او تأييد المجتمع له وهذا الاختلاف يكمن في خاصية جسمية او عقلية او نفسية او اجتماعية تجعله مغتربا عن المجتمع الذي يعيش فيه نظرا لحالة الرفض الذي يعاني منه اما محمد عاطف غيث فقد عرفه على انه الصورة الذهنية السلبية التي تلصق بفرد معين كتعبير عن الاستياء والاستهجان لهذا الفرد نتيجة اقترافه سلوكا غير سوي يتعارض مع القيم والمبادئ السارية في المجتمع (قريمس، 2023، الصفحات 1631-1632).

ويعرف ايضا على انه نظرة سلبية او ضعف نسبي يملكها المجتمع للناس الذين يملكون سمات معينة او ينتمون الى جماعة او فئة محددة فهو فعل يدل على الازدراء او الاحتقار او الاهانة التي يفرضها المجتمع على الفرد وهي عكس الادماج او التقبل الاجتماعي (مراكب و بن خالد، 2023).

**ثانيا/ الاجراءات المنهجية المعالجة للدراسة:**

**1. مجالات الدراسة:**

**1.1 المجال المكاني للدراسة:** تمت هذه الدراسة في مدينة خنشلة نظر للبنية المورفولوجية التي تميزها والتي تتزاوج بين الاحياء السكانية الحضرية كالأقطاب العمرانية الحديثة في طريق العيزار والقطب العمراني الجديد طريق البيضاء والاحياء الشعبية كحي بوجلبانة وحي عين الكرمة وحي بوزيان ...وهذا التقسيم يخدم مباشرة فرضية اختلاف اتجاهات الافراد باختلاف نمط السكن ما يساعد في معرفة ما ان كانت هناك تباينات بين الترابط الجواري والقرابي في التأثير على ثقافة التبليغ والخوف من الوصم الاجتماعي .

**2.1 المجال الزمني للدراسة:** هو الفترة الزمنية المستغرقة في انجاز هذا البحث وقد دامت هذه الدراسة حوالي ستة الى سبعة اشهر من نهاية سنة 2024 الي متصف سنة 2025.

**3.1 المجال البشري للدراسة:** يتمثل مجتمع البحث في مواطني مدينة خنشلة القاطنين بمختلف اقطاب المدينة بين الاقطاب الحضرية الحديثة التكوين والاحياء الشعبية القديمة وقد تم استهداف الافراد الذين تتوفر فيهم مجموعة شروط كالسن والاقامة كما تم ايضا الاعتماد على الاستمارة الالكترونية والتي وجهت لفئة الطلبة والشباب مع ضمان توحيد الاسئلة في النسختين وهذا لسهولة استعمالها وضمان صراحة المبحوثين في هكذا قضايا حساسة .

**2. أدوات وأساليب جمع البيانات:**

**1.2 العينة:** نظرا لأن موضوع الدراسة يسلط الضوء على ثقافة التبليغ بين آليات الضبط الاجتماعي وسلطة الوصم في إطار مجتمع محلي، فقد تم الاعتماد على العينة العرضية **الحصصية** وهي نوع من انواع العينات غير الاحتمالية والتي تعتمد على تقسيم المجتمع الى شرائح وطبقات مهنية او اجتماعية تتناسب طرديا مع العدد الاجمالي لمجتمع البحث خاصة اذا كانت هناك صعوبة في التمثيل النسبي للطبقات او الفئات في مجتمع البحث او غياب معرفة العدد الدقيق لمجتمع البحث لهذا يلجأ الباحث الى تحديد عدد المفردات لكل فئة والعدد الممثل لكل طبقة في العينة بناء على تقديراته (سلمان المشهداني، 2019، صفحة 97) وهذا ما يتناسب مع هذا النوع من الدراسات الاجتماعية، بحيث تمثل كل من حجم العينة وخصائصها كما يلي:

أ. **حجم العينة:** شملت العينة 500 فرد من مجتمع البحث الكلي والذي بلغ تقريبا حوالي 108.580 نسمة وفقا لأخر تعداد وقد تم استعادة 413استمارة فقط من مجتمع الدراسة المكون من السكان المقيمين في مختلف أحياء مدينة بخنشلة، والذين يمكن لهم ملاحظة الظاهرة والإدلاء برأيهم فيها وهذا بعد استبعاد 87 استمارة لعدم صلاحيتها ولضمان تحقيق تمثيل اكبر لعينة الدراسة اعتمدنا على الدمج في توزيع الاستمارة بين التوزيع اليدوي المباشر والذي استهدف فئات عمرية معينة يكون استخدامهم الالكتروني محدود وأيضا لشرح المفاهيم التي سيجدون صعوبة في فهمها خاصة في الاحياء الشعبية وأيضا تم استخدام استمارة الكترونية والتي قدر عددها بـ320 بعد استبعاد 64 استمارة وقد تم نشرها عبر صفحات لمجموعات طلابية ومنصات تفاعلية محلية والتي استهدفت من خلالها الفئة الكبرى التي

مستها الدراسة وهي الفئة الشبانية اولا لسهولة الوصول اليهم وثانيا لضمان السرية والحرية في الاجابات.

**ب. خصائص عينة الدراسة:**

تم تلخيص البيانات الشخصية الخاصة بأفراد عينة الدراسة في الجدول التالي:

**جدول رقم (01): وصف أفراد عينة الدراسة**

| المتغيرات | الفئة | التكرارات | النسبة |
|---|---|---|---|
| **الجنس** | ذكر | *235* | *%56,9* |
| | أنثى | *178* | *%43,1* |
| **السن** | اقل من 25 سنة | *152* | *%36,8* |
| | من 25 الى 40 | *168* | *%40,7* |
| | من 40 إلى 60 سنة | *65* | *%15,7* |
| | 60 سنة فما فوق | *28* | *%6,8* |
| **المستوى التعليمي** | بدون مستوى | *12* | *%2,9* |
| | ابتدائي/متوسط | *84* | *%20,3* |
| | ثانوي | *128* | *%31,0* |
| | جامعي | *189* | *%45,8* |
| **السكن** | حي شعبي | *135* | *%32,7* |
| | حي حضري | *172* | *%41,6* |
| | احياء حديثة | *78* | *%18,9* |
| | حي فوضوي | *28* | *%6,8* |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

يظهر الجدول رقم (01) الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم 413 مفردة، حيث يمكن تحليلها وربطها على النحو التالي:

من حيث التوزيع العمري، تتسم العينة بتركيبة شابة، حيث تشكل الفئتان العمريتان أقل من 25 سنة (36.8%) و من 25 إلى 40 سنة (40.7%) معا ما نسبته 77.5%من إجمالي العينة. والتي تم توزيع الاستمارة عليها الكترونيا أما

بالنسبة للفئتين الأكبر سنا (من 40 إلى 60 سنة و 60سنة فما فوق)، فإنهما تمثلان معا نسبة 22.5%فقط، وهذه الفئة هي التي تم التواصل معها بطريقة مباشرة عن طريق الاستمارة اليدوية وهذا التركيب العمري يشير إلى أن الدراسة تعكس بدرجة كبيرة آراء وتوجهات القوى الشابة في المجتمع، والتي يفترض أن تكون أكثر تفاعلا مع قضايا الأمن المجتمعي، وقد تكون أكثر تقبلا للتحولات الاجتماعية والقانونية المرتبطة بثقافة التبليغ.

أما من حيث المستوى التعليمي، فيلاحظ ارتفاع مستوى التعليم بين أفراد العينة، حيث يشكل حملة الشهادة الجامعية النسبة الأكبر (45.8%)، في حين بلغت نسبة الحاصلين على المستوى الثانوي (31.0%) وبذلك، فإن نحو 76.8 %من أفراد العينة قد حصلوا على تعليم ثانوي على الأقل .هذا الواقع التعليمي المرتفع يمكن أن يكون له تأثير في تعزيز الوعي القانوني وتمكين الأفراد من تقييم الصراع بين آليات الضبط الرسمي (القانون) وغير الرسمي (العرف)، مما قد ينعكس على اتجاهاتهم نحو التبليغ.

فيما يتعلق بنمط السكن، يتوزع أفراد العينة على أربعة أنماط سكنية رئيسية .حيث يمثل سكان الأحياء الحضرية النسبة الأعلى (41.6%)، اما سكان سكان الأحياء الشعبية فيمثلون نسبة (32.7%)، ثم يلهم سكان الأحياء الحديثة (18.9%)، وأخيرا سكان الأحياء الفوضوية .(6.8%) هذا التنوع السكني مهم لأن طبيعة العلاقات الاجتماعية ودرجة التماسك المجتمعي تختلف باختلاف نمط الحي السكني

**2.2 الملاحظة:** تمت الاستعانة بالملاحظة من خلال المشاهدة التي يقوم بها الباحث خلال معايشة الباحث للواقع وهذا للتعرف على واقع الظاهرة المراد دراستها وهذا ما يساعدنا على تفسير المعلومات المتحصل عليها من حلال الاستبيان.

**3.2 الاستمارة:** تم الاعتماد على اداة الاستمارة في جمع البيانات الميدانية وقد تم تصميمها لتناسب طبيعة مجتمع الدراسة في مدينة خنشلة ولتتماشى وفق الأهداف المسطرة وقد تم تقسيم الاستمارة الى جزئين رئيسين:

**الجزء الأول:** يتضمن البيانات السوسيو ديموغرافية حيث تتضمن متغيرات: (الجنس، السن، المستوى التعليمي ونوع السكن) والتي تساهم في فهم التأثير في اتجاهات المبحوثين نحو التبليغ .

**الجزء الثاني:** والمكون من 27 سؤال ويهدف إلى قياس اتجاهات أفراد العينة حول ثقافة التبليغ بين آليات الضبط الاجتماعي وسلطة الوصم، وينقسم إلى خمسة محاور رئيسية كالتالي:

- المحور الأول: الوعي الأمني ونظرة المجتمع، ويتضمن 5 عبارات (من 1 إلى 5).
- المحور الثاني :إكراهات الوصم الاجتماعي (الخوف من كلام الناس)، ويتضمن 5 عبارات (من 6 إلى 10).
- المحور الثالث :الصراع بين العرف والقانون، ويتضمن 5 عبارات (من 11 إلى 15).
- المحور الرابع :التبليغ الإلكتروني والوسائط الرقمية الحديثة والتبليغ الالكتروني ، ويتضمن 5 عبارات (من 16 إلى 20).
- المحور الخامس : الحلول والمقترحات، ويتضمن 7 عبارات (من 21 إلى 27)

**3. صدق وثبات أداة الدراسة:** من أجل قياس مدى ثبات وصدق أداة الدراسة (الاستمارة)، تم استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)كما يبينه الجدول التالي:

**جدول رقم (02):** قيم معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات بين محاور الاستبيان

| المحاور | عدد العبارات | معامل ألفا كرونباخ |
|---|---|---|
| **الوعي الأمني ونظرة المجتمع** | *5* | *0,885* |
| **إكراهات الوصم الاجتماعي (الخوف من كلام الناس)،** | *5* | *0,964* |
| **الصراع بين العرف والقانون** | *5* | *0,832* |
| **التبليغ الإلكتروني والوسائط الحديثة (محور الشباب)،** | *5* | *0,939* |
| **الحلول والمقترحات** | *7* | *0,893* |
| **الاستبيان ككل** | *27* | *,9780* |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيم معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة إلى مرتفعة جدا لجميع محاور الاستبيان، حيث تراوحت بين 0.832و 0.964 .كما بلغت قيمة المعامل للاستبيان ككل 0.978، مما يشير إلى ثبات داخلي ممتاز .منه نستنتج أن الأداة

التي أعدت لمعالجة الإشكالية المطروحة تتمتع بموثوقية عالية وهي جاهزة للتطبيق على عينة الدراسة.

**4. المنهج المعتمد في الدراسة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي لكونه يتناسب مع هذه الدراسات التي تجمع بين متغيرين كثقافة التبليغ ومتغير الوصم الاجتماعي.

5. **الاساليب الاحصائية:** تم استخدام برنامج الحزمة الاحصائية SPSS كالتكرارات والنسب المئوية وأيضا المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ايضا اختبار الثبات والصدق و استخدام التحليل الاحصائي .للوصول الى النتائج.

**ثالثا/ تحليل ومناقشة المعطيات:**

من أجل تحليل نتائج الدراسة ومعرفة مجال اتجاه إجابات أفراد العينة، صمم هذا الاستبيان حسب سلم ليكارت الخماسي، إذ يقابل كل عبارة من عبارات المحور قائمة تحمل الخيارات التالية:" موافق بشدة"، "موافق"، "محايد"، " غير موافق"، "غير موافق بشدة"،والمعايير التي تم استخدامها حسب صيغة ومنهج السؤال موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (03): مقياس ليكارت الخماسي**

| الدرجة | موافق بشدة | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| **المستوى** | **5** | 4 | 3 | 2 | 1 |
| **المتوسط الحسابي** | 5-4.20 | 4.19-3.40 | 3.39-2.60 | 2.59-1.80 | 1.79-1 |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين

**1. تحليل نتائج محور الوعي الأمني ونظرة المجتمع:**

يهدف هذا المحور إلى معرفة مستوى الوعي الأمني وطبيعة النظرة المجتمعية السائدة نحو ثقافة التبليغ في مدينة بخنشلة، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (04): الإحصائيات الوصفية لمحور الوعي الأمني ونظرة المجتمع**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الإجابة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **أعتبر الشخص الذي يبلغ الشرطة "مواطنا صالحا" وليس "واشيا."** | *4,1065* | *0,92342* | موافق |
| 02 | **نظرة المجتمع الخنشلي حاليا تشجع على التبليغ أكثر من الماضي.** | *3,9540* | *1,29612* | موافق |
| 03 | **عند رؤية سرقة او اعتداء، أفضل الاتصال بالشرطة فورا بدلا من التدخل "باليد" (الفزعة)** | *3,1404* | *1,17194* | محايد |
| 04 | **التبليغ هو الحل الوحيد المتبقي لحماية الافراد** | *3,2857* | *0,99059* | محايد |
| 05 | **أعتبر التبليغ عن الجريمة واجبا دينيا (الأمر بالمعروف) قبل أن يكون قانونيا.** | *4,0823* | *1,13548* | موافق |
| **المتوسط الحسابي للمحور** | | *3,7138* | *0,59245* | **موافق** |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبدي موافقة على العبارات التي تقيس الأبعاد القيمية والمجتمعية للتبليغ، حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (3.71)وهو متوسط يقع ضمن المعيار الخماسي ليكارت في الفئة –3.40) (4.19والذي يشير إلى درجة "موافق"، مما يعني أن هناك قبولا واعترافا بمشروعية التبليغ كواجب ديني وقيمة اجتماعية إيجابية بين أفراد مجتمع الدراسة.

**2. تحليل نتائج محور إكراهات الوصم الاجتماعي (الخوف من كلام الناس):**

يهدف هذا المحور إلى قوة وصورة الوصم الاجتماعي المرتبط بالتبليغ، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (05): الإحصائيات الوصفية لمحور إكراهات الوصم الاجتماعي (الخوف من كلام الناس)**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الإجابة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **الخوف من لقب "بيّاع" يمنعني من التبليغ أكثر من خوفي من المجرمين.** | *3,4044* | *1,06747* | موافق |
| 02 | **كلمة "بيّاع " تعتبر شتيمة تمس الكرامة والرجولة في حيّنا.** | *4,1743* | *1,05141* | موافق |
| 03 | **أخشى على سمعة عائلتي من "كلام الناس" إذا قمت بالتبليغ عن أبناء الحي.** | *4,0508* | *1,01198* | موافق |
| 04 | **أؤيد مبدأ "الستر" على أبناء الحي وعدم فضحهم عند الشرطة مهما فعلوا.** | *4,0969* | *0,88970* | موافق |
| 05 | **تتجنب المرأة في مجتمعنا التبليغ أكثر من الرجل خوفا من الفضيحة والسمعة.** | *4,1889* | *0,95946* | موافق |
| **المتوسط الحسابي للمحور** | | *3,9831* | *0,75954* | **موافق** |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (05) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبدي موافقة على العبارات التي تقيس قوة وصورة الوصم الاجتماعي المرتبط بالتبليغ، حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (3.98)وهو متوسط يقع ضمن المعيار الخماسي ليكارت في الفئة (4.19-3.40)والذي يشير إلى درجة "موافق"، مما يعني أن الخوف من الوصم المجتمعي (كلام الناس) وتأثيره على السمعة الشخصية والعائلية يشكل عائقا رئيسي وحاضر بقوة في الوعي الجمعي، مما يعزز ثقافة "الستر" ويثبط دوافع التبليغ.

**3. تحليل نتائج محور الصراع بين العرف والقانون:**

يهدف هذا المحور إلى استكشاف موقف الأفراد من التضارب بين آليات الحل العرفي التقليدية وبين الإجراءات القانونية الرسمية في التعامل مع الجريمة.

**الجدول رقم (06): الإحصائيات الوصفية لمحور الصراع بين العرف والقانون**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الإجابة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **تدخل "كبار الحي" (النصح) أفضل وأنجع من التبليغ والمحاكم والشرطة.** | *3,9225* | *1,13369* | موافق |
| 02 | **لا أجد حرجا في التبليغ عن "جاري "إذا ارتكب خطأ قانونيا** | *3,8935* | *1,45091* | موافق |
| 03 | **سكان الاحياء الجديدة يبلغون أكثر لأنهم لا يعرفون بعضهم (غياب الحرج)** | *3,3559* | *0,96627* | محايد |
| 04 | **"الصلح العرفي" أصبح يشجع المجرمين على التمادي لأنه يضمن لهم الإفلات من العقاب.** | *3,8354* | *1,26069* | موافق |
| 05 | **العصبية العائلية (القرابة) هي العائق الأول أمام تطبيق القانون في منطقتي.** | *4,3390* | *0,71825* | موافق بشدة |
| **المتوسط الحسابي للمحور** | | *3,8692* | *0,70954* | موافق |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (06) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبدي موافقة على العبارات التي تقيس أوجه الصراع وهيمنة العرف في العلاقة مع القانون، حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (3.87)وهو متوسط يقع ضمن المعيار الخماسي ليكارت في الفئة (3.40−4.19)والذي يشير إلى درجة "موافق"، مما يعني أن العرف والضوابط الاجتماعية غير الرسمية لا تزال تحتل مكانة أولوية وتفضيل على القانون في حسم النزاعات داخل المجتمع المدروس.

**4. تحليل نتائج محور التبليغ الإلكتروني والوسائط الحديثة (محور الشباب):**

يهدف هذا المحور إلى تقييم مدى قبول واستخدام الوسائط الرقمية كقنوات بديلة وميسّرة لعملية التبليغ، خاصة بين فئة الشباب.

**الجدول رقم (07): الإحصائيات الوصفية لمحور التبليغ الإلكتروني والوسائط الحديثة (محور الشباب)**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الإجابة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **أشعر بشجاعة أكبر للتبليغ إذا كان عبر الهاتف/التطبيق (مجهول الهوية)** | *3,5133* | *1,17743* | موافق |
| 02 | **نشر صور اللصوص في صفحات الفيسبوك وسيلة فعالة لردعهم (الوصم الرقمي)** | *4,1453* | *0,76527* | موافق |
| 03 | **التكنولوجيا (الهاتف والإنترنت) ساعدت الشباب على كسر حاجز الخوف من التبليغ.** | *4,2010* | *0,72460* | موافق بشدة |
| 04 | **أفضل استخدام التطبيقات الإلكترونية للتبليغ بدل الذهاب لمركز الشرطة.** | *4,1864* | *0,93560* | موافق |
| 05 | **أثق في أن التبليغ عبر الصفحات الفايسبوكية المحلية يأتي بنتيجة أسرع.** | *3,9734* | *1,11989* | موافق |
| **المتوسط الحسابي للمحور** | | *4,0039* | *0,51387* | **موافق** |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن أغلبية أفراد عينة الدراسة تبدي موافقة على العبارات التي تقيس دور وسائل التبليغ الإلكتروني في تسهيل وتشجيع عملية الإبلاغ، حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (4.00)وهو متوسط يقع ضمن المعيار الخماسي ليكارت في الفئة (3.40–4.19)والذي يشير إلى درجة "موافق"، مما يعني أن التبليغ الإلكتروني يُنظر إليه كحل عملي وفعّال للتغلب على بعض العوائق النفسية والاجتماعية التي تحول دون التبليغ المباشر، وأنه يحظى بقبول واسع كوسيلة عصرية لتعزيز الأمن المجتمعي.

**5. تحليل نتائج محور الحلول والمقترحات:**

يهدف هذا المحور إلى استطلاع آراء أفراد العينة حول الحلول الكفيلة بتعزيز ثقافة التبليغ ومعالجة العوائق التي تحول دونها.

**الجدول رقم (08): الإحصائيات الوصفية لمحور الحلول والمقترحات**

| الرقم | العبارة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | اتجاه الإجابة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | **لا أثق في أن الشرطة ستحافظ على سرية هويتي إذا بلغت باسمي.** | *4,1816* | *,74940* | موافق |
| 02 | **لو كان التبليغ "سريا" (بدون اسم) سأبلغ عن كل الجرائم التي أراها.** | *4,1622* | *1,18458* | موافق |
| 03 | **تخصيص مكافآت مالية سيشجع الناس على التبليغ.** | *4,3680* | *1,21285* | موافق بشدة |
| 04 | **الحل للقضاء على الجريمة هو تغليب "الردع القانوني" على "التسامح العرفي."** | *4,1380* | *,78693* | موافق |
| 05 | **لا يمكنني السكوت أبدا عن جرائم ترويج المخدرات والمهلوسات مهما كان الفاعل.** | *4,2688* | *1,01824* | موافق بشدة |
| 06 | **التعليم الجامعي يساهم في تغيير العقليات وكسر حاجز الخوف من التبليغ.** | *4,2107* | *0,76747* | موافق بشدة |
| 07 | **تغيير الذهنيات (التربية والتوعية) هو الحل الوحيد للقضاء على ظاهرة الامتناع عن التبليغ.** | *4,2228* | *0,97481* | موافق بشدة |
| **المتوسط الحسابي للمحور** | | *4,2217* | *0,40062* | **موافق بشدة** |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (08) أن أفراد عينة الدراسة يبدون موافقة قوية جدا على العبارات التي تقيس الحلول المقترحة لتعزيز التبليغ ومكافحة العوائق المجتمعية، حيث بلغ المتوسط المرجح لهذا المحور (4.22 ) وهو متوسط يقع ضمن المعيار الخماسي ليكرت في الفئة (5.00 – 4.20)والذي يشير إلى درجة "موافق بشدة ."وهذا يظهر إجماعا واضحا على خارطة طريق متعددة الأبعاد لمعالجة الإشكالية، ترتكز على معالجة الثغرات النظامية وتعزيز الحوافز وتغيير الثقافة المجتمعية.

**رابعا/ اختبار فرضيات الدراسة:**

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One Sample T-Test) بالنسبة لكل فرضية على حدى وذلك عند مستوى دلالة 0.05.

**1. اختبار الفرضية الاولى:**

- الفرضية العدمية ($H_0$):لا تؤثر إكراهات الوصم الاجتماعي والخوف من كلام الناس على سلوك الأفراد تجاه التبليغ عن الجريمة في مدينة بخنشلة عند مستوى دلالة إحصائية(0.05) .
- الفرضية البديلة ($H_1$):تؤثر إكراهات الوصم الاجتماعي والخوف من كلام الناس على سلوك الأفراد تجاه التبليغ عن الجريمة في مدينة بخنشلة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

**الجدول رقم (9): نتائج اختبار الفرضية الاولى باستخدام اختبار T-Test**

| الدرجة الافتراضية = 3 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **البيان** | **المتوسط الحسابي** | **الانحراف المعياري** | **قيمة T** | **Sig** |
| **المحور الثاني** | *3,9831* | *0,75954* | *26,303* | *0,000* |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن قيمة Sigلاختبار (T-test) تساوي 0.000وهي قيمة أقل من مستوى 0.05، كما نلاحظ أيضا أن المتوسط العام للإجابات والمقدر ب 3.9831أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3). ونتيجة لذلك، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة" ($H_1$) تؤثر إكراهات الوصم الاجتماعي والخوف من كلام الناس على سلوك الأفراد تجاه التبليغ عن الجريمة في مدينة بخنشلة"عند مستوى دلالة 0.05.

**2. اختبار الفرضية الثانية:**

- الفرضية العدمية ($H_0$): لا تسهم الأعراف الاجتماعية وآليات الضبط العرفي في الحد من ثقافة التبليغ عن الجريمة لدى أفراد المجتمع المحلي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

- الفرضية البديلة ($H_1$): تسهم الأعراف الاجتماعية وآليات الضبط العرفي في الحد من ثقافة التبليغ عن الجريمة لدى أفراد المجتمع المحلي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

**الجدول رقم (10): نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار T-Test**

| الدرجة الافتراضية = 3 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | Sig |
| المحور الثالث | *3,8692* | *0,70954* | *24,897* | *0,000* |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن قيمة Sigلاختبار (T-test) تساوي 0.000وهي قيمة أقل من مستوى 0.05. كما نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات المحور الثالث والمقدر ب 3.8692أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3). ونتيجة لذلك، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة" ($H_1$) تسهم الأعراف الاجتماعية وآليات الضبط العرفي في الحد من ثقافة التبليغ عن الجريمة لدى أفراد المجتمع المحلي"عند مستوى دلالة 0.05.

**3. اختبار الفرضية الثالثة:**

- الفرضية العدمية ($H_0$):لا يسهم التبليغ الإلكتروني والوسائط الرقمية الحديثة في تشجيع الأفراد، خاصة الشباب، على التبليغ عن الجريمة عند مستوى دلالة إحصائية.(0.05)
- الفرضية البديلة ($H_1$):يسهم التبليغ الإلكتروني والوسائط الرقمية الحديثة في تشجيع الأفراد، خاصة الشباب، على التبليغ عن الجريمة عند مستوى دلالة إحصائية.(0.05)

**الجدول رقم (11): نتائج اختبار الفرضية الثالثة باستخدام اختبار T-Test**

| الدرجة الافتراضية = 3 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| البيان | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | قيمة T | Sig |
| المحور الرابع | *24,897* | *24,897* | *39,701* | *0,000* |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن قيمة Sigلاختبار (T-test) تساوي 0.000وهي قيمة أقل من مستوى 0.05. كما نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات المحور الرابع والمقدر ب 4.0039أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3). ونتيجة لذلك، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة" ($H_1$) يسهم التبليغ الإلكتروني والوسائط الرقمية الحديثة في تشجيع الأفراد، خاصة الشباب، على التبليغ عن الجريمة"عند مستوى دلالة 0.05.

**4. اختبار الفرضية الرابعة:**

- الفرضية العدمية ($H_0$):لا تسهم الحلول المقترحة (سرية التبليغ، الردع القانوني، التوعية والتربية) في تعزيز ثقافة التبليغ عن الجريمة في مدينة بخنشلة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) .
- الفرضية البديلة ($H_1$):تسهم الحلول المقترحة (سرية التبليغ، الردع القانوني، التوعية والتربية) في تعزيز ثقافة التبليغ عن الجريمة في مدينة بخنشلة عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) .

**الجدول رقم (12): نتائج اختبار الفرضية الرابعة باستخدام اختبار T-Test**

| الدرجة الافتراضية = 3 | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **البيان** | **المتوسط الحسابي** | **الانحراف المعياري** | **قيمة T** | **Sig** |
| **المحور الخامس** | *4,2217* | *0,40062* | *61,974* | *0,000* |

**المصدر**: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) أن قيمة Sigلاختبار (T-test) تساوي 0.000وهي قيمة أقل من مستوى .0.05كما نلاحظ أن المتوسط العام لإجابات المحور الخامس والمقدر ب 4.2217أكبر من قيمة المتوسط الفرضي (3). ونتيجة لذلك، فإننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة" ($H_1$) تسهم الحلول المقترحة (سرية التبليغ، الردع القانوني، التوعية والتربية) في تعزيز ثقافة التبليغ عن الجريمة في مدينة بخنشلة"عند مستوى دلالة 0.05.

5. **اختبار الفرضيات الخاصة بالفروقات حسب المتغيرات الشخصية:**

- الفرضية $H_1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، السكن) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).
- الفرضية $H_0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، المستوى التعليمي، السكن) عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).

**1.5 الفرضية الفرعية الأولى:**

- الفرضية $H_1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة إحصائية . (0.05)
- الفرضية $H_0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير الجنس عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار Independent Samples Test ، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (13): نتائج تحليل التباين بدلالة المعلومات الخاصة بأفراد العينة**

| الإحصاءات الوصفية للمتوسط العام حسب الجنس | | | |
|---|---|---|---|
| **الجنس** | **العدد** | **المتوسط** | **الانحراف المعياري** |
| **ذكر** | *235* | *4,2085* | *0,17484* |
| **أنثى** | *178* | *3,6281* | *0,56616* |
| **نتائج اختبار (ت) للمقارنة بين الجنسين** | | | |
| **مؤشر الاختبار** | | **القيمة** | **الدلالة الاحصائية** |
| **Levene's Test (F)** | | *125,629* | *0,000* |
| **قيمة (t)** | | *13,207* | *0,000* |
| **فرق المتوسط** | | *0,58034* | - |
| **درجة الحرية (df)** | | *202,696* | - |

**المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات برنامج *spss26***

من أجل اختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد العينة ترجع لمتغير الجنس، تم استخدام اختبار (t) للعينات المستقلة. حيث أظهرت النتائج الواردة في الجدول (13) أن قيمة الدلالة الإحصائية (p–value) المصاحبة للاختبار بلغت (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة المحدد (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي تؤكد وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين. وبتفحص الإحصاءات الوصفية، يتبين أن اتجاهات الذكور كانت أكثر إيجابية، حيث بلغ متوسط استجاباتهم الكلية (4.21) مقارنة بمتوسط الإناث (3.63)، مع فرق متوسط قدره (0.58) لصالح الذكور. ويعزى هذا الفرق إلى أن استجابات الذكور كانت أكثر تجانسا (بانحراف معياري 0.17)، بينما أظهرت استجابات الإناث تشتتا أكبر (بانحراف معياري 0.57)، مما قد يعكس حذرا أكبر أو تأثرا أعمق بالضغوط والوصم الاجتماعي الذي تتعرض له المرأة في هذا السياق، وهو ما يتوافق مع نتائج المحاور التفصيلية للدراسة. وعليه، فإن النتائج تؤكد أن متغير الجنس يلعب دورا مهما في تشكيل المواقف العامة تجاه ثقافة التبليغ.

**2.5 الفرضية الفرعية الثانية:**

–الفرضية $H_1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير السن عند مستوى دلالة إحصائية(0.05).

–الفرضية $H_0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير السن عند مستوى دلالة إحصائية(0.05) .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) والنتائج موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم (14): نتائج تحليل التباين الاحادي بدلالة متغير السن**

| الفئة العمرية | N | المتوسط | الانحراف المعياري | F | Sig. | مصدر واتجاه الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *أقل من 25 سنة* | *152* | *4.19* | *0.17* | *74.53* | *0.000* | *أعلى من (25–40) و(40–60)، أقل من (60+)* |
| *من 25 إلى40* | *168* | *3.74* | *0.56* | | | أقل من (أقل من 25 و(60+) |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| *أقل من (أقل من 25 و(+60)* | | | *0.27* | *3.69* | *65* | *من 40 إلى 60* |
| أعلى من جميع الفئات | | | *0.27* | *4.67* | *28* | *60*سنة فما فوق |

**المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات برنامج *26*spss**

أظهر تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية في المتوسط العام لاتجاهات الأفراد نحو قضايا التبليغ ($F = 74.53, p < 0.001$)، مما يدعم قبول الفرضية البديلة. وبتفحص المتوسطات الحسابية، يتبين أن اتجاهات الفئات العمرية لا تتبع نمطا خطيا مع تقدم العمر، حيث سجلت فئة كبار السن (60 سنة فما فوق) أعلى متوسط (4.67)، تليها مباشرة فئة الشباب (أقل من 25 سنة) بمتوسط (4.19). في المقابل، أظهرت الفئتان العمريتان الوسيطتان ( 40-25) سنة و (40-60 سنة) متوسطات أقل ومواقف أكثر تحفظا، حيث بلغتا (3.74) و (3.69) على التوالي. وأكدت نتائج المقارنات البعدية باستخدام اختبار Games-Howell وجود فروق دالة بين فئة كبار السن وجميع الفئات الأخرى، وكذلك بين فئة الشباب وكل من الفئتين الوسيطتين، في حين لم يظهر فرق دال بين الفئتين الوسيطتين أنفسهما. يشير هذا النمط إلى أن مرحلة دورة الحياة تلعب دورا مهما في تشكيل الموقف، حيث قد يعكس موقف كبار السن الأكثر إيجابية إدراكا أعلى للمخاطر المجتمعية وربما التحرر النسبي من ضغوط الوصم الاجتماعي، بينما قد يعبر موقف الشباب عن مثالية وتأثر أكبر بالقيم الدينية والتعليمية الداعمة للتبليغ. أما الموقف الأكثر حذرا في الفئات الوسيطة فقد يعكس مرحلة المسؤولية الاجتماعية والاقتصادية القصوى، مما يزيد من الحساسية تجاه التكاليف والتداعيات العملية والمجتمعية المحتملة للتبليغ.

**3.5 الفرضية الفرعية الثالثة:**

- الفرضية $H_1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة إحصائية(0.05) .

- الفرضية $H_0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي عند مستوى دلالة إحصائية (0.05) .

**الجدول رقم (15): نتائج تحليل التباين الاحادي بدلالة متغير المستوى التعليمي**

| الفئة التعليمية | N | المتوسط | الانحراف المعياري | F | Sig. | مصدر واتجاه الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **دون مستوى** | 12 | 4.49 | 0.03 | 81.71 | 0.000 | أعلى من جميع الفئات |
| **ابتدائي/ متوسط** | 84 | 4.15 | 0.15 | | | أقل من(دون مستوى)، أعلى من (جامعي) |
| **ثانوي** | 128 | 4.25 | 0.13 | | | أقل من(دون مستوى)، أعلى من (جامعي) |
| **جامعي** | 189 | 3.64 | 0.55 | | | أدنى من جميع الفئات |

**المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات برنامج *spss26***

أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عالية في المتوسط العام لاتجاهات أفراد العينة تُعزى لمتغير المستوى التعليمي($F = 81.711$) ، ($p < 0.001$). وعليه، نرفض الفرضية العدمية ($H_0$) ونقبل الفرضية البديلة ($H_1$) التي تؤكد وجود هذه الفروق الدالة إحصائيا.

يتبين من خلال فحص المتوسطات الحسابية للفئات التعليمية ظهور نمط عكسي ملحوظ، حيث تنخفض درجة الموافقة العامة على قضايا التبليغ مع ارتفاع المستوى التعليمي. فسجلت فئة "بدون مستوى تعليمي "أعلى متوسط (4.49)، تلتها فئة "الثانوي(4.25) "، ثم فئة "الابتدائي/المتوسط(4.15) "، في حين جاءت فئة "التعليم الجامعي "بأدنى متوسط (3.64). وقد أكدت نتائج المقارنات البعدية) اختبار Games-Howell) أن جميع الفروق بين أزواج الفئات التعليمية الأربع هي فروق ذات دلالة إحصائية ($p < 0.05$).

تشير النتيجة إلى علاقة عكسية بين مستوى التعليم والموقف الإيجابي العام، حيث قد يؤدي ارتفاع الوعي التحليلي لدى الأكثر تعليما إلى نظرة أكثر تحفظا بسبب إدراك

تعقيدات السياق الاجتماعي، بينما يقبل الأقل تعليما الخطاب القيمي المجرد بشكل أوسع. مما يؤكد أن التعليم يحمل رؤى ثقافية تؤثر في الاستجابة للمطالب المجتمعية.

**4.5 الفرضية الفرعية الرابعة:**

- الفرضية $H_1$: توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير السكن عند مستوى دلالة إحصائية (0.05).
- الفرضية $H_0$: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية لاتجاهات أفراد عينة الدراسة حول ما جاء في كل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير السكن عند مستوى دلالة إحصائية(0.05).

**الجدول رقم (16): نتائج تحليل التباين الاحادي بدلالة متغير السكن**

| الفئة السكنية | N | المتوسط | الانحراف المعياري | F | Sig. | مصدر واتجاه الفروق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **حي شعبي** | *135* | *4.17* | *0.17* | *65.44* | *0.000* | أعلى من حي حضري وأحياء حديثة، أقل من حي فوضوي |
| **حي حضري** | *172* | *3.83* | *0.56* | | | أعلى من أحياء حديثة، أقل من حي شعبي وحي فوضوي |
| **أحياء حديثة** | *78* | *3.62* | *0.30* | | | أدنى الفئات باستثناء حي حضري |
| **حي فوضوي** | *28* | *4.67* | *0.27* | | | أعلى من جميع الفئات |

**المصدر: من إعداد الباحثتين اعتماد على مخرجات برنامج *spss 26***

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أنماط السكن في المتوسط العام للاتجاهات($F = 65.44$ ، $p < 0.001$)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية العدمية. وقد ترتبت متوسطات الموافقة العامة تنازليا كالتالي :الحي الفوضوي

(4.67)، يليه الحي الشعبي(4.17) ، ثم الحي الحضري(3.83) ، وأخيرا الأحياء الحديثة (3.62) .وأكدت اختبارات المقارنة البعدية أن جميع الفروق بين أزواج أنماط السكن ذات دلالة إحصائية.

تشير هذه النتائج إلى علاقة قوية بين طبيعة البيئة السكنية والمواقف المجتمعية. قد يرجع الارتفاع الملحوظ في اتجاهات سكان الحي الفوضوي إلى الإحساس المتفاقم بعدم الأمن والحاجة الملحة لأي آلية ضبط، بما في ذلك التبليغ الرسمي. في المقابل، قد يعكس الانخفاض النسبي في مواقف سكان الأحياء الحديثة طابع الحياة الفردية وضعف الروابط المجتمعية التقليدية، مما يقلل من الضغط الجماعي نحو تبني الخطاب العام ويزيد من الحساب الفردي للمخاطر. تؤكد هذه النتيجة أن الخلفية السكنية تشكل إطارا اجتماعيا حاسما في تشكيل الرؤى والسلوكيات تجاه القضايا الأمنية.

**خامسا/ نتائج الدراسة :**

ابرزت النتائج الميدانية ان عدم التبليغ ليس راجعا الى الجهل بالقوانين بقدر ما هو سلوك تحفظي لتجنب الوصم الاجتماعي حيث اظهرت النتائج ان سلوك الوشاية داخل المجتمع له عواقب يخشاها المبلغ والتي تمس حسب اعتقادهم بالرجولة او الشهامة ما يعكس قوة السلطة الرمزية للوصم الاجتماعي داخل المجتمع وقد كشفت النتائج ايضا ان المرأة لها خصوصية واضحة للوصم الاجتماعي حيث اظهرت النتائج ان الخوف من الفضيحة او المثول اما الشرطة والقضاء يشكل عائقا ودافع لعدم التبليغ.

كما تظهر النتائج ان هناك حساسية للروابط القرابية او روابط الجيرة في تفضيل تدخل العرف واللجوء الى الحلول السلمية كالنصيحة او تخل كبار الحي او كبار العائلة على التبليغ او اللجوء الى اليات الضبط الاجتماعي الرسمي في حل المشكل وتفاديا للإجراءات القضائية خوفا على مرتكب الجريمة او المخالف للقانون من السجن على حد تعبيرهم وايضا للحفاظ على تماسك الاسرة واظهرت النتائج ايضا تأثير نوع الحي السكني حيث كلما اتجهنا الى الاحياء الجديدة والتي يقل فيها تماسك القرابة او الجيرة زاد وعي التبليغ عن المخالفات او الجريمة وقل الخوف من الوصم الاجتماعي.

اشارت النتائج ايضا الى الدور الايجابي الذي تلعبه التكنولوجيا في كسر حاجز الوصم حيث عبرت النتائج على ان الوسائط الرقمية كالهاتف النقال والخطوط الخضراء و المتاحة للتبليغ مجانا وشبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الالكترونية سيما التي فعلتها مؤسسات الدولة كالشرطة والدرك ساهمت بشكل ايجابي في تفعيل التبليغ على الجريمة حيث ان مبدأ السرية في التبليغ ساهم بشكل كبير في تقليص الخوف سواء من المجرم او من الوصم الاجتماعي ومن ارتفاع معدلات التبليغ.

**خاتمة:**

تعد هذه الدراسة مقاربة سوسيولوجية سعت الى فهم العوائق الاجتماعية والثقافية التي تكبح ترسيخ ثقافة التبليغ عن الجريمة في مدينة خنشلة حيث ان ثقافة التبليغ ليست فقط مجرد ممارسة فردية بل هي تفاعل بين البيئة الاجتماعية ومجموع الضغوط الرمزية والثقافية والاليات التي تفرضها سياسة المؤسسات الامنية والتي لن يتحقق الا اذا تجسدت روح المواطنة والمسؤولية الجماعية والاجتماعية حتى نتجاوز اشكالية الوصم الاجتماعي وهذا ما يستدعي تدخلا متكاملا تتشارك فيه مجموع المؤسسات الامنية وحتى التربوية والاعلامية والدينية من اجل تكريس فعل التبليغ عن السلوكيات المخالفة لقوانين الدولة والمجتمع وفي هذا السياق تتيح هذه الدراسة افاقا بحثية جديدة لدراسة الامن المجتمعي من زواياه المختلفة وايضا لدراسة الوصم الاجتماعي والتغيرات في قيم الضبط الاجتماعي خاصة في ظل التكنولوجيا والرقمنة مما يسهم في بناء تصور اكثر شمولا لفهم اليات الضبط الاجتماعي غير الرسمي في مواجهة الجريمة داخل المجتمع.

## قائمة المصادر والمراجع:


- القرآن الكريم: سورة آل عمران "الآية 110".
- حاج الله مصطفى، و محمد بناولة. (31 جانفي, 2025). ثقافة التبليغ عن الجريمة في ظل الشريعة والقانون في المجتمع الجزائري. مجلة البحوث والدراسات العلمية ، 19 (العدد 1) . جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر: مجلة البحوث والدراسات العلمية.
- زينب شامي. (01 أكتوبر, 2024). ثقافة التبليغ عن الجريمة بالمجتمع الجزائري. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، 12 (العدد3) . الجزائر: مركز الحكمة.
- سعد سلمان المشهداني. (2019). منهجية البحث العلمي. الاردن: دار اسامة للنشر والتوزيع.
- سلوى عبد الحميد. (2002). نظرة في علم الاجتماع المعاصر. 01. القاهرة، جمهورية مصر العربية: مطبعة النيل.
- سهى مراكب، و جمال بن خالد. (28 ديسمبر, 2023). الوصم الاجتماعي والجريمة – تحليل سوسيولوجي. مجلةالعلوم الاجتماعية والانسانية ، 13 (العدد 2) . الجزائر: جامعة المسيلة.
- صبرينة بن جامع. (30 جوان, 2017). الضبط الاجتماعي –منظور نظري. مجلة العلوم الانسانية ، 17 (العدد 1) . الجزائر: جامعة محمد خيدر بسكرة.
- صليحة قتال. (23 جانفي, 2022). اليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الانساق الاجتماعية. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية ، 10 (العدد 01) . الجزائر: مركز الحكمة.
- عبد العزيز خواجة. (2017). الضبط الاجتماعي ومعوقاته في المجتمعات التقليدية –نظام العزابة بوادي مزاب الجزائر انموذجا. غرداية، الجزائر: مكتبة الكتاب العربي بني يزقن.
- مسعود قريمس. (14 ماي, 2023). الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود الى الجريمة. مجلة قبس للدراسات الانسانية والاجتماعية . الجزائر: جامعة الوادي.